

العماد ميشال عون

لا هوت ميزون، في ١٠/١٠/١٩٩٨

سيداتي آنساتي سادتي،

أحييكم في هذه المناسبة وأهنئكم على الحضور في هذه المرحلة من حياتنا الوطنية التي عزت فيها كلمة الحق وحجبت الغيوم السود النور في سمائنا.

إن هذه الفسحة من الحرية التي تقيمون فيها لقاءكم هذا ليست منة من أحد، بل هي من صنع أيديكم، دفع ثمنها رجال منكم، حُرِّموا من حريتهم لأنهم دافعوا عن الحرية، وتحملوا التعذيب لأنهم لم يخضعوا للترهيب.

بفضل هؤلاء الرجال وبمعاوضة المؤسسات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، تمكنتم من توفير الحد الأدنى من الأمان لمثل هذا اللقاء.

فإلى هذه المؤسسات كل الشكر وإلى هؤلاء الرجال كل المحبة والتقدير.

ولكن الدولة بجميع أجهزتها ما زالت تتابع الترهيب والترغيب بكل الوسائل المادية والمعنوية، ابتداءً من الاستدعاء للتحقيق دون مبرر والتوقيف الاعتباضي والضرب والإهانة والتهديد، ووصولاً إلى الإضرار بالمصالح المادية بتوقيف المعاملات وخلق المشاكل العملية للمواطنين وإقصائهم عن الوظائف والمشاركة بالالتزامات وإخضاع المقاومين إلى المراقبة المالية دون سواهم.

كما أن المراوغة في تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بلبنان ما زالت سيدة الموقف وتتجلى بمناورات الشروط والشروط المعاكسة لتخطي هذه القرارات وإبقاء لبنان مربوطاً بمسارات إقليمية يدفع من خلالها فرق الفواتير المستحقة في الحلول.

في أجواء هذا التأجيل المتماذي لحل الأزمة اللبنانية تتوالى الدعوات للدخول في الأمر الواقع المفروض علينا ضمن الشروط القائمة، وهذه الخطة المعدة لتفتيت القوى المناهضة للاحتلال لن ندعها تمر وإذا ما حدث فيها سقوط فلن يتخطى الأفراد المتورطين مع الجهات الخارجية، والمهم أن تبقى القاعدة الشعبية سليمة، واعية ويقظة وداعمة للموقف العامل خارجياً على إزالة أسباب الأزمة وداخلياً على مواجهة نتائجها.

وإذ نلتقي اليوم في الذكرى الثامنة لاجتياح آخر معقل حر في لبنان، وفي العام الخمسين لإعلان العهد الدولي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وفي الوقت الذي نشعر فيه بفخر المساهمة في صياغته نشعر أيضاً بالمرارة والألم.

هذا العهد الذي أقر للشعوب بحق تقرير المصير، رسم مساراً طبيعياً لها للتدرج من حال الاستعمار إلى حال الاستقلال ومن ثم إلى حال الديمقراطية في المجتمعات السياسية. وإذا كان صحيحاً أن هذه الشعوب التي استقلت حديثاً لم تصل جميعها إلى حال الديمقراطية، فإنه من الصحيح أيضاً أن أحداً منها لم يخسر استقلاله ويعود إلى حالة الاستعمار، إلا في لبنان، الذي انتقل من حالة الاستقلال إلى حالة الاحتلال والاستعمار، وسقطت فيه حقوق الإنسان جملة وتفصيلاً.

وفي ظل هذه الأوضاع القائمة يعيش اللبنانيون عقدة الذنب ويتراشقون في ما بينهم بتهم القيام بالأحداث التي يتخبطون بنتائجها، ولذا أسارع إلى التأكيد بأن الحرب اللبنانية كانت أهلية في واقعها الإعلامي اليومي ولكنها في حقيقتها المادية وغاياتها ومكوناتها كانت حرباً على لبنان، استُعمل فيها بعض المتورطين غطاء لحجب رؤية القوى الخارجية المتآمرة عليه.

وبالمقارنة مع ما جرى في بلاد أخرى، نرى أن القسم الكبير من الجزائريين الذي حارب مع الفرنسيين ضد جبهة التحرير لم يعطِ طابع الحرب الأهلية لحرب تحرير الجزائر. كما أن وجود كل فيتنام الجنوبية مع الأميركيين لم يعطِ أيضاً طابع الحرب الأهلية لحرب توحيد فيتنام. وبمراجعة سريعة للأحداث ونتائجها التي أدت إلى تدخل القوى الخارجية واحتلالها لأرضنا، نرى أن جميع الأسباب والغايات كانت خارج الأرض اللبنانية وخارج المجتمع اللبناني، وما أُعطي من ذرائع لم يكن إلا لتبرير الاحتلال ووضع اليد على القرار اللبناني للتصرف به عند حل قضية الشرق الأوسط.

لم تكن هذه اللعبة ممكنة لولا تعطيل العهود والمواثيق الإقليمية والدولية، وهذا لا يتم بضغط حفنة من المتورطين اللبنانيين ولكنه نتيجة تدخل القوى الدولية الفاعلة في مجلس الأمن الدولي. لقد بدأ الخلل بممارسات بعض الدول العربية وعلى رأسها سوريا التي تخطت ميثاق الجامعة العربية وقامت تحت شعار حماية الثورة الفلسطينية بالضغط على لبنان للتنازل عن سيادته لمصلحة المقاومة كما أمدتها بالمال والعتاد والرجال فزادت في طموحاتها وحوّلتها للسير على طريق جونه بدلاً من إكمال طريقها إلى القدس.

ولما شعرت سوريا بتضخم الدور الفلسطيني في لبنان وبمحاولة استقلاله عن خط قد رسمته له وأعدته لجعل القضية الفلسطينية ورقة مفاوضة في يدها، عندئذٍ فقط استعملت شعار حماية المسيحيين غطاءً لدخولها إلى لبنان. هذا الدخول الذي شرع على سبيل التسوية عام ١٩٧٦ ضمن تشكيل قوات الردع العربية. ولكن انسحاب الدول العربية المتدرج من تحمّل مسؤولية ميثاق الجامعة، أعطى الفرصة لسوريا لتضع يدها على اللبنانيين والفلسطينيين معاً.

إن الدخول السوري إلى لبنان تم بنفاهم مشروط بين سوريا وإسرائيل، ولكن كما في كل قضية معقدة، فقد حدث خلل في تطبيق الشروط المنوط بتنفيذها بسوريا أدى إلى خلق أجواء دولية مؤاتية لاحتلال الشريط الحدودي عام ١٩٧٨ واجتياح نصف لبنان عام ١٩٨٢.

أدى هذا الاجتياح إلى السيطرة على الفلسطينيين في النصف الجنوبي من لبنان كما أكملت سوريا الشروط المفروضة بالسيطرة على الفلسطينيين في النصف الشمالي منه.

إن مجلس الأمن اتخذ بعض القرارات في المراحل الحادة من الأزمة اللبنانية وكان تنفيذها كافياً، لو حصل، لإعادة الأمور إلى نصابها في لبنان. ولكن القوى الفاعلة كانت تلجأ إلى تعطيل التنفيذ وإبقاء هذه القرارات حبراً على ورق وتستعمل الإعلام المحلي والدولي لتغطية المؤامرة الدولية على لبنان بتضخيم صفتها الأهلية والهروب من المسؤولية الدولية في تطبيق الشرعة.

ومع تولي مسؤولية الحكم على رأس حكومة انتقالية سقط القناع السوري برفض اللعبة الإقليمية التي تقوّض الاستقرار في لبنان وتتلاعب بمصيره ومصير شعبه.

وانسجاماً مع هذا الرفض، طالبت بتنفيذ القرارات الدولية لتحرير لبنان من القوى الخارجية وبرمجة انسحابها كما طالبت بإجراء انتخابات حرة بإشراف دولي للانتقال من مرحلة الفوضى إلى إقامة الدولة.

وكم كانت المفارقة كبيرة عندما تألب جميع المتحاربين داخلياً وإقليمياً ودولياً للإطاحة بي. تجمع المتذابحون مع أوليائهم الإقليميين وعرابيهم الدوليين وقاموا بعدة محاولات سياسية ومالية وتموينية وعسكرية داخلية لإسقاط الحكومة الشرعية من الداخل، ولما لم يستطيعوا إلى ذلك سبيلاً، سقطت خطوط إسرائيل الحمراء آنياً وأعطيت الأضواء الخضراء، فقصف سلاح الجو السوري قصر الشعب تحت المراقبة الإسرائيلية. ومع هذه العملية، احترق آخر قناع للمتآمرين الدوليين على لبنان وسقطت كل الستائر عنهم جميعاً. وإذا كانت القوة قد تمكنت من فرض أمر واقع، فإنها لم تحسم النزاع لأن مقاومتنا أبقت حقنا حياً.

وبعد هذا الموجز السريع للأحداث ونتائجها لا يمكن أن نطلب من الدول التي تساهلت في تطبيق الشرائع والمواثيق الدولية أن تعدّل موقفها دون أن نعبر بإصرار وثبات ودوام عن رفضنا لهذا الواقع، لأنّ الأكثرية الصامتة تبقى صامتة ولن يكلف أحدٌ نفسه عناء الاستقصاء عن مشاكلها وآمالها وأمانيتها. ويبقى التعبير المطلبي الجماعي المتواصل وحده الوسيلة الفضلى في هذه المرحلة لمواصلة النضال وعلينا القيام به دون كلل أو ملل.

أما لجهة المطالبة باحترام حقوق الإنسان فلا يمكن أن نتوجه إلى سلطات هي بطبيعة قيامها نقض لحقوق الإنسان وأعني بها السلطات اللبنانية التي تشكل اليوم مصدر الاعتداءات على هذه الحقوق. سلطة كهذه يجب مواجهتها بإعادة الحق الأساسي للشعب اللبناني بتقرير مصيره وإقامة حكمه انطلاقاً من بيروت وليس من أية عاصمة أخرى، فالحكم الشرعي وحده يحترم الشرعة.

أيها السادة،

إنّ المؤامرة ما زالت مستمرة على لبنان وهي تقضي في هذه المرحلة بمحو الذاكرة اللبنانية وطمس كل الحقائق حول الأحداث والإبقاء على نتائجها فقط.

ولذا نرى التزوير في توزيع الأدوار على أيدي عرابي المؤامرة.

يتم هذا التزوير وسط الترويج الإعلامي والتهريج والتطويل وإثارة الأحقاد والنعرات وتحويل الاهتمام إلى كل ما هو تافه وغير أساسي في حياة المجتمع.

ويسند دور الإطفائي البطل إلى الذي يوقد النار ودور المحقق إلى مرتكب الجريمة.

وهل يمكن إطفاء النار على يد مضمريها؟

أو اكتشاف الجريمة على يد مرتكبها؟

في هذه الأجواء التضليلية يصبح الجندي المدافع عن سيادة وطنه المخلص لقسمه مجرم حوب، والجندي المحتل رمز السيادة والسلام، ومن الطبيعي أيضاً أن تصبح الضحية في قفص الاتهام والجاني على قوس المحكمة.

إنّ ما فعلناه لغاية الآن هو الهروب من مسؤولية المواجهة ومحاولة النسيان وتمييع المسؤوليات، أي اننا ما زلنا في مسار المؤامرة.

ويبقى الخروج من متاهتها ضرورة أولية ولن يتم إلا بتغيير جذري في نهجنا الفكري وفي سلوكنا العملي وتعاطينا مع الأحداث.

لقد ارتكبت في لبنان جرائم ضد الإنسانية وتركنا الذين ارتكبوها يعفون أنفسهم منها ويحمّلون مسؤوليتها إلى الطوائف، وهذا يجري الترويج له في الداخل والخارج بعفوية ساذجة أو بسوء نية فيحمل جماعياً المسلمون والمسيحيون والدروز مسؤولية ارتكاب هذه الجرائم بينما الواقع أن مسيحيين ومسلمين ودروز ارتكبوها ويجب أن يُحمّلوا فردياً هذه المسؤولية.

فبالحقيقة وحدها نستطيع الخروج من الأزمة ونصحح العلاقة بين اللبنانيين.

أما المخرج المشرف لجميع الأبرياء والشرفاء فهو في إنشاء لجنة تقصي للحقائق حول الحرب اللبنانية وكشف فاعليها والمحرّضين عليها، وهذا ما نصّ عليه الملحق رقم ٢- للعهد العالمي لحقوق الإنسان الذي يقر بحق المعرفة والمحافظة على الذاكرة وتحميل المسؤولية لمرتكبي الجرائم ضد الإنسانية.

وأنا واثق بأن النخبة التي أخطبها اليوم تقدّر أهمية عمل هذه اللجنة لأنها ستكشف الحقائق فتمنع تزوير التاريخ وتعطي المناعة الكافية لمجتمعنا كي يتحاشى السقوط مرة أخرى.

آمل أن تتجدّد جميع القوى الحية في المجتمع اللبناني وتطالب المجتمع الدولي مباشرة بتنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بلبنان وكذلك تنفيذ العهد الدولي بإعادة حق تقرير المصير للشعب اللبناني حتى يقيم حكمه الوطني باختياره الحر.

وحده الحكم المنبثق من الإرادة الوطنية الحرة يشرف توقيع على المواثيق والشرائع.

وختاماً أتمنى لمؤتمركم النجاح،

عشتم وعاش لبنان